بناء الأمن في المجتمع المتعدد :
قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي و تجلياته على ضوء صحيفة المدينة

أ/ عطوات عبد النور
جامعة ورقلة

أ/ شنين محمد المهدي
جامعة ورقلة

ملخص :

بعدما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم ابتنى دولة الإسلام ،و أسس بنيتها المجتمعية على مبدأ التعاقد الاجتماعي **، المبني على حفظ الحقوق ، و التزام الواجبات بين** المكونات المجتمعية **، بهذا هدم رسول الله صلى الله عليه وسلم** النظم الاجتماعية القديمة **، و شيد نمطا مختلفا يراعي التوازنات ، و يحترم التنوع ، من خلال الاعتراف بالحقوق الدينية ،و الثقافية ،و الاقتصادية ، انطلاقا من مبدأ** العيش المشترك **، لحفظ** السلم الأهلي **، عوض المنازعة الجاهلية ، و هو ما رسخ هياكل** الأمن المجتمعي **لدولة المدينة ، و حفظ جبهتها الداخلية لتستقر للدعوة و الانتشار .**

تسعى هذه الورقة للبحث في ابستومولوجيا الأمن الاجتماعي **، كمفهوم معرفي ، و** كآلية للمناعة المجتمعيةللمكونات الأهلية و للدول **، في مواجهة** الآفات السيسيولوجية **، و ذلك انطلاقا من البحث في أصل المفهوم ، و محاولة استقراء مفاعيله على ضوء وثيقة المدينة ، و دورها في** تنظيم المجتمعات التعددية **، إذ شمل مجتمع المدينة جل أنواع التعدد الديني و العرقي و المكاني - مهاجرون و سكان أصليون - ، بحيث تمثل الوثيقة بناء نظري ، و حل عملي** لإدارة المجتمعات التعددية **، و حفظ الكيانات الأهلية من** عوامل الهدم الطارئة .

When the Prophet immigrated to the state of Islam, and founded its societal structure on the principle of social contract, based on the preservation of rights and the obligation of duties among the community components, this is the demolition of the Prophet the old social systems, and built a different style Balances, and respects diversity, through the recognition of religious, cultural, and economic rights, based on the principle of coexistence, to preserve civil peace, rather than the

Jahiliyya dispute, which has established the Community security structures of the city state, and keeping its internal front to settle for propagation and spread .

مقدمة

الأمن متغير وجودي و ضرورة مركزية للمجتمعات و الدول ، تتأسس عليه مسألة البقاء ، و الرفاه ، و العمران الإنساني ، و تنتفي بانتفائه مقومات الحضارة ، لذلك يكشف التاريخ خراب العمران بالحروب ،و انبعاث الأمم بالسلام ، إن أول لبنات السلام ، و بناء الأمن تبدأ بأمن المجتمعات باعتبارها الوحدات المكونة للدول ، و الناظمة لتفاعل أنساقها الداخلية .

تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة ، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته.

تزخر الأدبيات الفكرية والسياسية والثقافية في الإسلام ما يؤكد على مفهوم الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته, فعندما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلمإلى المدينة ابتنى دولة الإسلام ،و أسس بنيتها المجتمعية على مبدأ التعاقد الاجتماعي ، المبني على حفظ الحقوق ، و التزام الواجبات بين المكونات المجتمعية ، بهذا هدم رسول الله صلى الله عليه وسلم النظم الاجتماعية القديمة ، و شيد نمطا مختلفا يراعي التوازنات ، و يحترم التنوع ، من خلال الاعتراف بالحقوق الدينية ،و الثقافية ،و الاقتصادية ، انطلاقا من مبدأ العيش المشترك ، لحفظ السلم الأهلي ، عوض المنازعة الجاهلية ، و هو ما رسخ هياكل الأمن المجتمعي لدولة المدينة ، و حفظ جبهتها الداخلية لتستقر للدعوة و الانتشار .

من هنا جاءت "وثيقة المدينة" لتمثل أول دستور مدني في الإسلام ، خطها رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنان وخمسين (52) بندا ،تهدف إلى تنظيم العلاقة بين طوائف وجماعات المدينة ، وعلى رأسهم المهاجرون والأنصار ، والقبائل اليهودية المختلفة , كما وضعت حدودا و كوابح لكثير من محركات الصراع الاجتماعي ،التي كانت سائدة في المجتمع المديني الجاهلي ،كالثأر ،والقتل ،والتمييز العنصري ،وأحلت محلها عوامل السلم الاجتماعي، كالقصاص ، وتنظيم الدية، وتثبيت حقوق الجار مهما كان دينه وانتماؤه.

وهكذا تعتبر وثيقة المدينة الدعامة التي قامت عليها الدولة الإسلامية الوليدة ، واعتبرت بمثابة عقد اجتماعي لضمان الحقوق ومحاربة التطرف الهوياتي ، وترقية روح التسامح ، والاعتراف بالآخر, فالمتأمل في هذه الوثيقة يلاحظ أنها جعلت الأمن الاجتماعي أهم عوامل الاستقرار والتطور للأمة ، من خلال الحفاظ على مبدأ التوازنات العشائرية ومحاربة العصبية.

تسعى هذه الورقة للبحث في ابستومولوجيا الأمن الاجتماعي ، كمفهوم معرفي ، و كآلية للمناعة المجتمعية للمكونات الأهلية و للدول ، في مواجهة الآفات السيسيولوجية ، و ذلك انطلاقا من البحث في أصل المفهوم ، و محاولة استقراء مفاعيله على ضوء وثيقة المدينة ، و دورها في تنظيم المجتمعات التعددية ، إذ شمل مجتمع المدينة جل أنواع التعدد الديني و العرقي و المكاني - مهاجرون و سكان أصليون - ، بحيث تمثل الوثيقة بناء نظري ، و حل عملي لإدارة المجتمعات التعددية ، و حفظ الكيانات الأهلية من عوامل الهدم الطارئة**وعلى ضوء هذا نطرح الإشكال التالي:**

كيف ساهمت المضامين التعاقدية لوثيقة المدينة في بناء الأمن المجتمعي في البيئة التعددية لمجتمع ما بعد الهجرة ؟

و في سبيل اختبار الإشكاليةحل البحث ، تستعين الورقة بجملة مناهج **في إطار التكامل المنهجي ، بغية استنطاق الظاهرة و استكناه تفاصيلها ، حيث تعتمد على** منهج تحليل المضمون**كمنهج مركزي، كن من تفكيك مضامين الوثيقة ، و إبراز دلالتها المركبة، خاصة ما يتعلق منها بمفهوم الأمن المجتمعي**

إضافة إلى المنهج الوصفي**لمقاربة المفاهيم الخاصة بالدراسة ، و وصف تمثلات ظاهرة الأمن لمجتمعي و التحولات الطارئة على المفهوم ، و توسع دلالاته المعرفية ، كما تستدعي الورقة** المنهج التاريخي **بحكم طبيعتها كوثيقة تاريخية ، ظهرت في سياق سيسيولوجي تاريخي ، و بيئة اجتماعية و ثقافية ، تفوض ذاتها كمؤشر مركزي عند قراءة الوثيقة .**

1/ الأمن ..بحث في الجذر اللغوي و الدلالات الاصطلاحية :

لأمن كظاهرة هو عماد العمران الإنساني ، الذي لا يستقيم له بناء بغير الأمن ، الذي يبدأ من شعور الفرد بالطمأنينة لينعكس على علاقته بمحيطه الاجتماعي ، و على التفاعلات المجتمعية بين لمكونات الأهلية ، وصولا إلى علاقات الدول فيما بينها ، و قبل البحث في تطور المصطلح الأمني و عرض اجتهادات الدراسات الأمنية في هذا المجال ، من الجيد التعرض لمفهوم الأمن .

الأمن لغة مصدره أمن ، الأمان و الأمانة ، و أمنت غيري من الأمن و الأمان ضد الخوف ، فهو اطمئنان النفس ، و زوال الخوف ، و منه الإيمان و الأمانة .[1]

وردت مفردة الأمن في القرءان الكريم بصيغ عدة حسب دلالاتها فيقول سبحانه و تعالى "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (4) "[2] ، **و يقول سبحانه** " وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (1) وَطُورِ سِينِينَ (2) وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ (3) "[3] **و في آية أخرى يقول تعالى** "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا (83) "[4] ، **و في موضع آخر يعبر عن الأمن بلفظ الأمنة ، يقول تعالى** " إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ (11) "[5]

في التعبير القرآني مثل مصطلح الأمن للدلالة على الطمأنينة المقابلة للخوف و الفزع ، مصطلح الأمنة ، مع فارق أن الأمن لا يتحقق إلا مع زوال أسباب الخوف ، بينما الأمنة طمأنينة تتحقق مع بقاء سبب الخوف[6]، كما استخدم رسول الله صلى الله عليه و سلم مصطلح الأمنة بمعنى الطمأنينة المقابلة للخوف و الفزع ، فيقول " النجوم أمنة السماء فإذا ذهبت النجوم أتت السماء ما توعد و أنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون و أصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى الأمة ما توعد "، **و يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم** " اللهم إني أسألك الأمن يوم ي الخوف " ، **و في صحيح البخاري باب الأمن و ذهاب الروع .**[7]

الأمن في اصطلاح اللغة العربية ، و كما جاءت معانيه في القرءان الكريم هو ضد الخوف ، الذي هو الفزع ، فهو الطمأنينة و الاطمئنان بعدم وقوع مكروه في الزمن الحاضر و الآتي ، و ضده

---

[1]- حنان عبد الله الكواري ، الأمن الاجتماعي و تأثيره على التربية في ضوء التحديات المعاصرة ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء لدنيا الطباعة ، 2012 ، ص 14.

[2]- القرءان الكريم ، سورة قريش ، الآيتان : 3 و 4.

[3]- القرءان الكريم ، سورة التين ، الآيات : 1 و 2 و 3.

[4]- القرءان الكريم ، سورة النساء ، الآية 83.

[5]- القرءان الكريم ، سورة الأنفال ، الآية 11.

[6]- محمد عمارة ، الإسلام و الأمن الاجتماعي ، القاهرة ، دار الشروق ، ط1 ، 1998 ، ص 05.

[7]- نفس المرجع ، ص ص 06 ، 07.

الخوف الذي يعني الفزع و فقدان الاطمئنان ، و كما يكون الأمن في الضرورات و الحاجات المادية ، يكون كذلك في الأمور المعنوية ، و النفسية و الروحية ، و كما يكون للفرد فإنه يكون للاجتماع الإنساني العام .[1]

يقول باري بوزان (Barry Buzan) معرفا الأمن " **في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي " ، أما دومينيك دافيد(Dominique David) فيرى أن " الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا .2"**

2-/ من الانحسار إلى التمدد ...التحولات الدولية و توسع الحقل الدلالي لمفهوم الأمن :

مثلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مرحلة الانبعاث للدراسات الأمنية ، بسبب عجز شبكة الأطروحات التقليدية على تفسير المتغيرات الطارئة في الراهن الدولي ، و تعقد مضامين الواقع الأمني ، الذي شهد بروزتحديات غير تقليدية ، تهدد الفرد و المجتمع و الدولة ، حيث عرفت المرحلة تحول على مستوى الفواعل ، و تعدد على مستوى المهددات .

بالنسبة للفواعل المؤثرة في الأمن ، لم يعد المجال مقتصرا على الدولة ، إذ زاحمتها فواعل ، لها أثرها على البيئة الأمنية داخل و بين الدول ، كالشركات متعددة الجنسيات ،و الحركات المسلحة ،و المنظمات الدولية ،و الأفراد النافذون ، كل هذه المتغيرات فرضت ضرورة إعادة التفكير في الدراسات الأمنية من أجل توسيع المفهوم الأمني ، ليستوعب المتغيرات الجديدة ، و التي فرضت تهديدات واقعة و مكلفة .

هذه التهديدات التي خرجت من حيز الرهانات التقليدية ، القائمة على الحروب التقليدية بين الدول ، و ما يستلزمه من سباق تسلح و توازن للقوى ، إذ شهدت المرحلة موجة ارتداد للهويات الفرعية ، و تفعيل للصدوع المجتمعية ، أدت إلى تشظي أكثر من وحدة دولية ، إضافة إلى بروز ظواهر عابرة للدول مثل الجريمة المنظمة ، و الهجرة غير الشرعية ،و موجات اللجوء بفعل الحروب الأهلية

[1]- نفس المرجع ، ص 05.

[2]- علاق جميلة و ويفي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة ، الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط الواقع و الآفاق ، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008.

، أو بسبب المؤثرات الطبيعية ، الناجمة عن تغير المناخ ، و هو ما أضحى تهديدا حقيقيا يهدد العالم بأسره .

فرض التحول على مستوى الفواعل ، و التعدد على مستوى التهديدات ، ضرورة البحث عن أطر تنظيرية جديدة قادرة على مواكبة التعقد المتسارع في المجال الأمني ، فبرزت الاتجاهات النقدية الجديدة في الدراسات الأمنية ، في محاولة للتفاعل مع البيئة الأمنية الجديدة ، من خلال البحث في اللا مفكر فيه في المجال الأمني قبل نهاية الحرب الباردة ، سعيا لتوسيع مستويات البحث في الحقل الأمني .

شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين فاصلتين : الأولى ندعوها التقليصية ، و تميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي ، و في البعد العسكري كقطاع للتحليل ،و الثانية ندعوها التوسعية ، و تميزت بتوسع المفهوم عموديا نحو الجماعات و الأفراد ، و أفقيا نحو القطاعات الاقتصادية و السياسية و المجتمعية و البيئية .[1]

يشير معنى التوسع في مفهوم الأمن ، إلى التحرك الأفقي ، انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي ، إلى القطاعات الأخرى : السياسية و الاقتصادية و المجتمعية و البيئية ، التي يفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن ، أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة ، نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن Referent Object .[2]

أصبحت التهديدات تتميز بسرعة الانتشار في العالم (الصفة العبر قارية للتهديدات) ،و هذا لشدة الترابط الذي يميز العالم ،و خاصة في مجال النقل بكل أنواعه أفرادا و سلعا، إضافة إلى شبكة الانترنت ، و التي هي مصدر لتهديدات كبيرة ،و تبقى أهم خاصية لهذه التهديدات أن معظمها ليست عسكرية.[3]

[1]- سيد أحمد قوجيلي ، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي ، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2012 ، ص 09.

[2]- سيد أحمد قوجيلي ، المرجع السابق ، ص 13.

[3]- ناجي طارق ، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة : دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن ، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم الساسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، سنة 2006 ، ص 32.

حسب تيري بلزاك(Thierry Balzac)، اجتمعت ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي على النحو التالي [1]:

أولا: تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ثانيا: التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر ـ الوطني.

ثالثا: الانفجار النزاعي للبيئة الدولية، اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير"الهوية".

لم يعد التهديد موجها إلى بقاء و استقلال الدول ، كما كان في السابق ، و إنما إلى الجماعات الاجتماعية مثل الأقليات ، و المهاجرين و اللاجئين ، و غيرهم من الفواعل تحت الوطنية ، حيث أدى ظهور الصراعات العرقية و الدينية ، إلى تزايد الضغوط المجتمعية ، التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين ، و انتشار الإرهاب ، مما أدى إلى صعود خطاب مختلف يركز على أمن المجتمع [2]، و هذا ما قدمته المدارس النقدية الجديدة في الدراسات الأمنية ، خاصة اجتهادات **باري بوزان و** وأولي ويفر **و مدرسة كوبنهاجن ، و ما خلفوه من تحول و إعادة قراءة للأطروحات الأمنية التقليدية .**

وهنا يطرح (Muller) ثلاثة مستويات للتحليل على مستوى الدراسات الأمنية كما يلي:[3]

أ ـ الدولة: تهدد في سيادتها وقوتها.

ب ـ المجموعة: تهدد في هويتها.

ج ـ الأفراد: يهددون في مسألة البقاء والرفاه.

في كتابه الناس و الدول و الخوف People , States and Fear يشير بوزان Buzan إلى خمسة قطاعات أمنية تؤثر على المجموعات البشرية : [4]

[1]- علاق جميلة و ويفي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة ، الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط الواقع و الافاق ، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية : مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن ، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2014 ، ص 81.

[3]- علاق جميلة و ويفي خيرة ، المرجع السابق .

[4]-Alamsaleh , broadening the concept of security : identity societal security , Geopolitics quarterly , volume 6 , No4 , winter 2010 , p 231.

- الأمن العسكري Military Security: و يتعلق بالقدرات الدفاعية و الهجومية للدول ، و تصوراتها لنوايا بعضها تجاه البعض .

- الأمن السياسي Politicalsecurity: يهتم باستقرار الدول ، و نظم الحكم ، و الأيديولوجيات التي توفر لهم الشرعية و السلطة .

- الأمن الاقتصادي Economicsecurity: يرتبط بمدى قدرة الدولة على الوصول للموارد ، و التمويل ن و الأسواق اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من الرعاية الاجتماعية .

- الأمن البيئي Environmentalsecurity : يعنى بالمحافظة على المحيط الحيوي البيئي ، على اعتبار أنه نظام الدعم الأساسي لمختلف النشاطات البشرية .

- الأمن المجتمعي Societalsecurity : يتعلق باستدامة الأنماط التقليدية للغة و الثقافة و الدين و الهوية ، و العادات الوطنية .

3/المقاربة المفاهيمية للأمن المجتمعي : تفكيك المضامين المعرفية للمفهوم .

يقول ابن خلدون في المقدمة " إن أمن الجماعة المسلمة في دار الإسلام ، و صيانة النظام العام الذي نستمتع في ظله بالأمان ، و تزاول نشاط الخير في طمأنينة ، فذلك كله ضروري ، و أمن الأفراد لا يتحقق إلا به ".[1]

اعتبرت المدارس الأمنية التقليدية الدولة المرجع الوحيد للأمن، لكن مع ظهور متغيرات غير تقليدية ، فرضت نفسها على الأجندة الأمنية ، نظرا لما تمثله من تهديدات على الوحدات الدولية ، لعل من أبرزها الأمن المجتمعي، برز مفهوم الأمن المجتمعي من خلال اجتهادات مدرسة كوبنهاجن CopenhagenSchool، و خاصة إسهامات باري بوزانBarry Buzan، حيث حاول الأخير دراسة أثر متغيرات الهوية و الهجرة ، و الجوانب الثقافية على الأمن .

يتكون مصطلح الأمن المجتمعي من شقين : الأول هو نقيض الخوف ، و الثاني نقيض التوحد و الفردانية ، و المجتمع الآمن ، هو ذلك المجتمع الذي ينتفي فيه الخوف بشتى صوره ، و يتعايش أفراده و ينتظمون في علاقات و صلات تحكمها قواعد و معايير تمكن الفرد من ممارسة نشاطه ، و تلبية احتياجاته المتنوعة[2]، إن مسألة الأمن المجتمعي هي مسألة جديدة في مجال

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، ص 286.

[2]- علي أسعد بركات ، الأمن الاجتماعي : دراسة حالة جامعة دمشق ، دمشق ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010 ، ص 07.

الدراسات الأمنية ، برزت لسد الفجوة بين التغيير في ملامح التهديدات ، سعيا لتكون الدراسات الأمنية أكثر اتساقا مع التحولات الدولية و المجتمعية .[1]

يرمي الأمن المجتمعي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء و الولاء ، و العمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني ، لبث الروح المعنوية ، و زيادة الإحساس[2] الوطني بانجازات الوطن ،و احترام تراثه الذي يمثل هويته و انتماءه الحضاري .

يعتبر الأمن المجتمعي Societal Security**من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الطرح التقليدي، الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة ،إلى اعتباره كيانا قائما بذاته، وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة ، في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة، يرى باري بوزان**Barry Buzan**أن المأزق الأمني يدور حول (الهوية-**Identity**) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي**The Societal Security Dilemma**)[3].**

يقول أولي ويفر Ole Weaver**لا نريد الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكونة لها ، نحن نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة ، و أمن المجتمع ، بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة ، أما بالنسبة لأمن المجتمع فقيمته الهوية ، كلا الاستعمالين يدل على البقاء ، فإذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة ، و المجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من انه لن يكون قادرا على البقاء .[4]**

الأمن المجتمعي في النظام الدولي المعاصر يتعلق بقدرة المجتمع على الاستمرار بطابعه الأساسي ، في ظل الظروف المتغيرة ، و التهديدات المحتملة أو الفعلية ، على أن تكون هذه

[1] -Seongjinkim , concept of societal security and migration issues in central Asia and Russia , center for far eastern studies , university of Toyama , 2008 , p5.

[2] -حنان عبد الله الكواري ، المرجع السابق ، ص 24.

[3]- سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015)، ص58.

[4]- سيد أحمد قوجيلي ، المرجع السابق ، ص 82.

الاستدامة في ظروف قابلة لتطور الأنماط التقليدية ، كاللغة و الثقافة و الهوية ، و العادات الدينية و الوطنية .[1]

في القطاع المجتمعي يصبح المتغير المرجعي للأمن هو الهويات الجماعية – الدينية و الإثنية - واسعة الانتشار ،و التي يمكن أن تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدول ، و نظرا للطبيعة المعقدة لمثل هذا المتغير المرجعي للأمن ، فمن الصعب تحديد التهديدات ، خاصة مع تطور الهويات الجماعية و تغيرها ، استجابة للمؤثرات الداخلية و الخارجية .[2]

يعرف باري يوزانBarry Buzan**الأمن المجتمعي بأنه " غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع"[3]، إذ يرى أنه " استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته في ظروف مقبولة للتطور و الحفاظ على الأسس اللغوية، والثقافية والتقليدية[4]، يعتبر الأمن المجتمعي** Societal Security **أهم متغير يركز عليه باري بوزان ضمن مفهوم الأمن الموسع، كونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة [5]، يعرف أرنولد ولفرز** Arnold Wolfers **الأمن في شكله الموضوعي بأنه يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، و بمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم .[6]**

[1]- Seongjinkim , op , cit , p06.

[2]- Barry Buzan , Rethinking security after the cold war , cooperation and conflict , vol 32, London , 1997 ,p17.

[3]- تباني وهيبة ،" الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة الإرهاب "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية الأمن و التعاون ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2014) ، ص 20.

[4]- حجار عمار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل".مذكرة ماجستير في تخصص علوم سياسية (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعةباتنة، 2003)، ص68.

[5]- تباني وهيبة ، المرجع السابق ، ص 37.

[6]- عبد النور بن عنتر ،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 160، أفريل 2005 ، ص 56.

يتضح من خلال التعاريف أن حالة اللا أمن المجتمعي تتشكل عندما تكون هذه السمات (الهوية، منظومة القيم، اللغة، الثقافة) مهددة، أو متصورة على هذا النحو، وانطلاقا من هذا الإدراك حسب مدرسة كوبنهاجن سيصبح كل تغيير مس هوية المجتمع مشكلة أمن مجتمعي.[1]

عندما تشعر مجموعة ما باللا أمن إزاء السلطة، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم ،يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي، يتحول التنافس على الموارد والسلطة إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية[2]، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة التنوع المجتمعي، الذي يعد مؤشر للأمن والاستقرار الداخلي.

يقول وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا Robert McNamara **في كتابه جوهر الأمن : أن الأمن يعني التطور و التنمية ،سواء منها الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية ، في ظل حماية مضمونة ، و أن الأمن الحقيقي للدولة ، ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ، و مواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية ، في المجالات كافة ، سواء في الحاضر أو المستقبل .[3]**

يظهر التهديد الأمن الاجتماعي حينما يشعر المجتمع أن هويته أصبحت في خطر ، و تتراوح خطورة التهديد من القمع لحرية التعبير ، و تحريم استعمال اللغة ، الأسماء ، اللباس ، غلق المدارس ، و أماكن العبادة ، النفي و القتل ، لذلك يتعلق الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى على التهديد لهوية المجتمع ، إذ أن المجتمع سيندثر إذا فقد هويته [4].

وإذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف

---

[1]- منيغر سناء ، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي "، مذكرة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، (قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2 ، 2014)، ص 19.

[2]- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، 12 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني:boulemkahel.yolasite.com

[3]- حنان عبد الله الكواري ، الأمن الاجتماعي و تأثيره على التربية في ضوء التحديات المعاصرة ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء لدنيا الطباعة ، 2012 ، ص 14.

[4]- مرابط رابح ، المأزق الأمني المتعدد الأبعاد ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد العاشر ، مارس 2010.، ص 138.

الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية. ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الإثنية[1]، يتعمق الأمن المجتمعي في الدول الضعيفة التي تتميز بـ : [2]

- عدم قدرتها على تلبية الشروط الاقتصادية الأساسية لمواطنيها .
- هوية ضعيفة مع تقلص في التناسق الاجتماعي .

ويُكرَّس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف، أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النَّعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن[3].

بذلك يتطلب إضفاء الطابع الأمني على النزاعات الإثنية، وهذا يقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المآزق المجتمعية. ولا شك أن "مدرسة كوبنهاجن "ما بعد البنيوية للأمن تقدم إطارا ملائما لذلك، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي،وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول، فالنزاعات الإثنية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية.[4]

فيتضمن مفهوم الأمن المجتمعي ، جملة من الإجراءات و البرامج ، و الخطط السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة ، تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة ن و توفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته و قواه ، و أقصى قدر من الرفاهية ، في إطار من الحرية السياسية ، و العدالة الاجتماعية[5]، فتطور المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي

[1]- عادل زقاغ ، المرجع السابق .

[2]- مرابط رابح ، المرجع السابق ن ص 139.

[3]- محمد الأمين بن عائشة، مفهوم الأمن الموسع، 22جانفي 2017، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.maqalaty.com/43642.html

[4] عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، مرجع سابق.

[5]- علي أسعد بركات ، المرجع السابق ، ص 30.

، كل النواحي الحياتية ، التي تهم الإنسان المعاصر ، بدءا من شعوره بالاكتفاء المعيشي ، و الاستقرار الاقتصادي ، إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري ، و بيئته الخارجية .[1]

4/ مهددات الأمن المجتمعي : بحث في الرهانات الأمنية للمجتمعات العربية.. التشخيص و سبل المعالجة .

" الثقافة يمكن الدفاع عنها بالثقافة ، و إذا كانت إحدى الهويات مهددة سيكون الرد المحتمل هوتعزيز الهويات القائمة " [2]

الأمن نقيضه الخوف ، و الخوف تولده التهديدات بأنواعها الصلبة و المرنة ، الظاهرة و الخفية ، و لحفظ الأمن يجب إدراك المهددات التي تتربص به، و على غرار باقي أبعاد الأمن الشامل يتعرض الأمن المجتمعي لجملة مهددات تقوضه ، و تدخل المجتمعات في أزمات أمنية ،قد تؤدي إلى تعميق الصدوع المجتمعية ، و تفعيل الانقسامات و التباينات ، إن لم تعالج في حينها ، و إن لم تجفف من بداياتها .

تعتبر المعضلة الأمنية المجتمعية ، إحدى أكبر مصادر اللا أمن المجتمعي ، حيث ينشأ هذا المأزق الأمني عندما تؤدي جهود الجماعات لزيادة أمنها المجتمعي - من خلال تعزيز هويتها - إلى إشاعة الخوف في الجماعات الأخرى ، ما يدفعها بدورها إلى زيادة أمنها المجتمعي ، و هكذا تتم الحلقة المفرغة بين الجماعات ، حيث تؤدي المساعي إلى زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية [3].

هذه المعضلة الأمنية تتضخم في حاضر المجتمعات العربية، بفعل حالة اللا استقرار سياسيا و أمنيا ، و ما نجم عنها من انبعاث طائفي ،و هو ما ولد حالة من الانكفاء للعصب الفرعية ، و التقوقع حولها في مقابل المكونات المجتمعية المقابلة ، و هذا على حساب الأمن العام للدولة و المجتمع ، بما يضعف المناعة الأمنية للمجتمعات .

بفعل الاعتصاب، و الخوف من المكونات المجتمعية الأخرى تتحول الطائفة إلى كيان مغلق ، و تعيد إنتاج ثقافتها و عقائدها و أساطيرها داخل ذلك الكيان المغلق ، الأمر الذي يترتب عنه انغلاق و انسداد ، و تحجر في عقلها الجمعي ، في رؤيتها إلى ذاتها و إلى العالم من حولها ، و هذا

[1]- حنان عبد الله الكواري ن المرجع السابق ، ص 16.

[2]- سيد أحمد قوجيلي ، المرجع السابق ، ص 84.

[3] - نفس المرجع ، ص 83.

من جملة أسباب نزوعها الانكماشي في المحيط المجتمعي و السياسي الجامع ، و ميلها إلى التصرف كأقلية مهددة من الآخرين .[1]

هذه الأزمة المجتمعية تعيشها الدولة العربية ، و تهدد بتشظيها و تفككها ، و منطلق هذه الأزمة استثمار الأطرف المتصارعة ، داخليا و دوليا في التباينات الفرعية بين المكونات المجتمعية ، في ظل الغياب العقد الاجتماعي الجامع لجميع الشرائح ، الحافظ لحقوقها ، و الناظم لتفاعلاتها و صراعها من أجل المغانم و دفع المغارم ، و هذا كله في ظل فشل نموذج الدولة ما بعد الكولنيالية في أن تؤسس لكيان يمثل الجميع ، و يعبر عن الفسيفساء السيسيولوجية .

فأضحت الطائفية بهذا المعنى تشكل انشقاقا جديدا عن المجتمع و الدولة ، و تفلتا ، أو محاولة تفلت من ضوابط العلاقات الوطنية الجامعة ، و أحكامها ، و تظهيرا للهوية الفرعية ، في مواجهة الانتماء الوطني العام ، و كما هي تكون بنية اعتقاديه مغلقة على نفسها ، كذلك تكون بنية مؤسسية مغلقة ، و كما يقودها انغلاقها الفكري و النفسي إلى رفض الآخر و مفاصلته ، كذلك يقودها انغلاقها السياسي إلى عدم الاعتراف لغيرها بمصالحه ، و إلى تقديم مصلحتها العصبوية على المصلحة العامة[2]

و الأمر لا يقتصر على الطائفية فقط، و إنما يمتد للفضاءات الهوياتية الأخرى ، إذ لا يخفى تنامي النزعات القومية ، و تضخمها بشكل متطرف ، مستفيدة من حالة الهشاشة السياسية في البلدان العربية، و مدفوعة باستراتيجيات القوى الكولنيالية ، التي تعمد دائما للاستثمار في الشقوق المجتمعية ، و استغلال حالات التقصير و التمييز ، من أجل صناعة مظلومية تهدد أمن المجتمعات .

كما يلاحظ عملية تكوين دوائر انتماء جديدة ، قائمة على الجهوية و المناطقية ، و يستثمر فيها كهويات جديدة ، مبعثها الشعور بالتمييز و الظلم ، خاصة في ظل توحش المركزية ، و الاحتكار الاقتصادي ، و التمايز بين الجهات في الاستثمار و التمويل و المستوى الاقتصادي ، و هو ما يعمل على تهتك اللحمة الوطنية ، والشعور بالانتماء للمشترك العام ، و يدفع للانكفاء على الذات .

إن تسييس و أدلجة الهويات الجزئية ظاهرة جديدة رغم قدم الهويات كفضاء ثقافي اجتماعي ، اعتمد هذا التسييس على منابع الخزين التاريخي للهويات الثقافية الممتد إلى تاريخ طويل ، و بقيت

[1]- عبد الإلهبلقيزو آخرون ، الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2013 ، ص 10.

[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

بناه واضحة في عهود الدولة السلالية السابقة للدولة الحديثة ، التسييس نفسه أي القدرة على تحويل الهوية الثقافية إلى حركة احتجاج و انقسام سياسي اجتماعي و إيديولوجي ، سيرورة مديدة و متعرجة و انحسرت و لم تشتد إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، بفعل جملة عوامل مركبة [1].

لا تقتصر مهددات الأمن المجتمعي على التحديات الهوياتية فقط ، بل تشمل كل ما يمكن أن يكدر الواقع الأمني للمجتمعات ، نظرا لترابط الجوانب الأمنية و تأثيراتها و لعل من أبرز هذه الرهانات : [2]

- الانحراف بما يمثله من مجانبة للفطرة السليمة ، و إتباع الطريق المنهي عنه ، بما ينتهك قواعد و معايير المجتمع .

- الغلو و هو مجاوزة الحد في كل شيء ، و منه الغلو في الدين بما ينجم عنه من تأزم في العلاقات بين المختلفين ، حتى و لو كان الخلاف بسيطا ،و الغلو هو بذرة التكفير الذي يقود إلى العنف و العنف المضاد ،و يزعزع وحدة المجتمع، و يفكك اللحمة المرجعية الجامعة للمجتمعات .

- الآفات الاجتماعية من مخدرات و مسكرات ، و ما ينجم عنها من تداعيات أمنية ، و من تفسخ و انحلال ، و تراجع للقيم الأسرية و المجتمعية ، و ما تخلفه من ضرر على السكينة العامة ، بما تفرخه من ظواهر إجرامية .

- الفقر ، و يعرف بأنه عجز الفرد أ, الأسرة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية ، و للفقر أخطار مركبة على عقيدة الإنسان و إيمانه ، كما انه خطر على السلوك و الأخلاق ، و له أثر بالغ على فكر الإنسان ، و في هذا يقول الإمامأبو حنيفة رضي الله عنه " لا تستشر من ليس بيته دقيق" لأنه مشغول البال ، مشتت الفكر ، و للفقر أخطار على الأسرة و على المجتمع و استقراره ، خاصة إذا نشأ من سوء توزيع الثروة و الدخل ، و ترف أقلية على حساب الأغلبية .

يتحقق الأمن المجتمعي و ينبني على جملة ركائز ، تبني الطمأنينة و تدعم الاستقرار الداخلي للمجتمعات ، تبدأ هذه المقومات من الفرد باعتباره الوحدة المركزية للمجتمع ، فعلى الفرد أن يساهم في أمن مجتمعه ، كما أن المجتمع يسعى لتحقيق الأمن لأراده ، فإن على هؤلاء الأفراد

[1]- فالح عبد الجبار و آخرون الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون ، المرجع السابق ، ص ص 25 ، 26.

[2]- حنان عبد الله الكواري ، المرجع السابق ن ص 27.

المساهمة في تحقيق أمن مجتمعهم ، بحيث يصبح الأمن عملية مشتركة بين الجميع ، انطلاقا من التماسك بين أفراد المجتمع ، هذا الأخير الذي يقوي رابطة الانتماء ، و يشعر كل فرد أن سلامة و أمن مجتمعه تعني سلامته الشخصية و سلامة أسرته .[1]

كذلك تعتبر التنمية المستديمة و الشاملة متغيرا فاعلا في العملية الأمنية ، إذ أن التنمية بأبعادها المتنوعة تمثل شبكة أمان ، تفوت الفرصة على نوازع الصراع الاجتماعي ، كما أنها تحارب التخلف و ما يورثه من جهل ، ينعكس على فكر الأفراد و سلوكياتهم ، بحيث تصبح عبئا أمنيا مضاعفا ، كما أن التنمية المستدامة من خلال بعدها المستقبلي ، تضمن حق الأجيال القادمة في الموارد ، و الثروات ، بما يقيها شر التنازع ، و التصدع ، و يحفظ لها أمنها .

إن تلبية الحاجات الأساسية للأفراد و المواطنين ، يشعر الفرد بالأمان و الطمأنينة و يبعد عنه إحساس الخوف الذي ينعكس على سلوكه سلبا ، و تصنف الحاجات الأساسية إلى عدة أبعاد تعزز الأمن من خلال الحفاظ عليها : [2]

- الحاجات الروحية : الحاجة إلى الفكر و العقل و الحب و الحرية ، و الشعور بالأمن .
- الحاجات الاجتماعية : الحاجة إلى اللغة و التواصل و علاقات الإنتاج .
- الحاجات الأمنية و السياسية : حماية الفرد و المجتمع داخليا و خارجيا من خلال المؤسسات و الأجهزة الأمنية المتخصصة .
- توفير العدالة : من خلال سيادة القانون عبر توفير جهاز قضائي فاعل و عادل ، قادر على تجسيد الأنظمة ، و متحسس لدوره الوقائي و الإصلاحي ، باعتباره ملاذ المظلوم ، و رادع الظالم .

5/ مقومات الأمن الاجتماعي من خلال مضامين وثيقة المدينة:

خط رسول الله صلى الله عليه و سلم صحيفة المدينة فور صوله إلى دار الهجرة ، حيث مثلت أول دستور مدني ، و نظام قانوني ينظم العلاقة بين شرائح الطيف الاجتماعي في المدينة ، و يؤسس للعلاقات و يحفظ الحقوق ، من خلال قواعد تعاقدية جامعة ، تضمنتها الوثيقة .

بمقتضى الصحيفة يتصدى المسلمون و اليهود وجميع الفصائل لأي عدوان خارجي على المدينة، وبإبرام هذا الدستور –وإقرار جميع الفصائل بما فيه- صارت المدينة المنورة دولة وفاقية رئيسها

[1]- علي أسعد بركات ، المرجع السابق ، ص 87.

[2]- نفس المرجع ، ص ص 90، 91.

الرسول-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وصارت المرجعية العليا الشريعة الإسلامية، وصارت جميع الحقوق الإنسانية مكفولة، كحق حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، والمساواة والعدل.

وقدعكست هذه الوثيقة عبقرية فريدة للنبي محمد صلى الله عليه و سلم في إدارة المجتمعات المختلطة عقائديا وقبليا ، دون الحاجة إلى آليات ضبط وإكراه مادي ، بل إلى فهم عميق لتركيبة المجتمع ،ومعرفة محركات الصراع فيه ، و تقديم البديل الذي يحقق الأمن والاستقرار والتنمية في المدينة ، فالأمن الاجتماعي نجده يتجسد في الكثير من البنود ،وهو أحد الأهداف السامية التي سعى النبي عليه الصلاة والسلام إلى تجسيدها في المجتمع المديني ، من أجل مواجهة الأخطار الداخلية التي قد تهدد أركان الدولة الوليدة .

6/ التأسيس لمفهوم الأمة الواحدة كإطار لتحقيق الأمن الاجتماعي :

بعدما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة ، شرع في التأسيس لمجتمع ما بعد الهجرة ، و لدولة الإسلام ، و عليه كان لزاما عليه صلى الله عليه و سلم ، وضع ميثاق تعاقدي ينظم التفاعلات الاجتماعية في البيئة الجديدة ، خاصة و أنها بيئة بخلفيات متنوعة ، و برواسب مجتمعية صلبة ، ففيها اختلاف ديني بين اليهود و المسلمين ، و فيها فئة معارضة ، و هي المنافقون ، و فيها وافدون على المدينة و هم المهاجرون ، و يتهدد هذا البناء الاجتماعي خطر الاجتياح الخارجي ، لذلك يمثل مجتمع ما بعد الهجرة ، بيئة مثالية لظهور الشقاقات المجتمعية ، و تمثل الوثيقة نموذجا فريدا لإدارة التعددية .

كانت صحيفة المدينةأول دستور مدني في الإسلام، وضعه الرسول صلى الله عليه و سلم من اثنان وخمسون (52) بندا ، تهدف بالأساس إلى تنظيم العلاقة بين جميع طوائف وجماعات المدينة ، وعلى رأسها المهاجرون والأنصار والقبائل اليهودية المختلفة , كما وضعت حدود وضوابط للكثير من محركات الصراع الاجتماعي التي كانت سائدة في المجتمع المديني الجاهلي كالثأر والقتل والتمييز العنصري ، وأحلت محلها عوامل السلم الاجتماعي كالقصاص وتنظيم الدية وتثبيت حقوق الجار مهما كان دينه وانتماؤه.

وقد تأتى هذا بتأصيل مفهوم الأمة الواحدة ،وهي من أهم البنود التي ركزت عليها الوثيقة " بسم الله الرحمان الرحيم هذا كتاب من محمد النبي بين المسلمين والمؤمنين من قريش ويثرب ومن

تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم إنهم امة واحدة"[1]، **يعني أن أهل المدينة ومن حل معهم أمة واحدة ، والأمة كل جماعة يجمعهم أمر واحد من دين أو زمان أو مكان.**

قررت الوثيقة أن المسلمين أمة واحدة رغم اختلاف قبائلهم وانتماءاتهم ، وتفاوت مستوياتهم ، وحجم طموحاتهم وأنواعها ، ورغم اختلاف حالاتهم المعيشية والاجتماعية ، ولهذا القرار أبعاده السياسية وله آثاره الحقوقية ، كما له أثره على التكوينين السياسي والاجتماعي ، و كذلك انعكاسه على الحالات النفسية والعاطفية والفكرية والمعيشية.

وهكذا فان الرسول بتحديده لمفهوم الأمة في وثيقة المدينة بهذا الشكل قد عزز من مفهوم المواطنة ، معتبرا أن جميع الطوائف هم امة واحدة ، فالمسلمون أمة ،واليهود أمة ،وهذا المفهوم يبعث شعورا بالانتماء إلى وطن واحد ، تجمعهم رابطة الولاء على أساس قانوني وسياسي و تعاقدي ، لا على أساس رابطة الدم والقبيلة والانتماء ، فالجميع لديه نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات ، ومفهوم الأمة يشعر الناس كذلك بوحدة المصير ، فكل خطر يمس طائفة معينة يمثل اعتداء على المجتمع ككل، وهذا ما يسمى في أدبيات اليوم بمبدأ الدفاع المشترك وهو احد غايات الأمن الاجتماعي الذي تجلى في الوثيقة .

7/إعادة هندسة النظام الاجتماعي للمجتمع المديني.

مثلت صحيفة المدينة سبيلا لتوثيق النظام الاجتماعي لمجتمع المدينة ، خاصةو أن هجرة الرسول صلى الله عليه و سلم إليها ، تلت حالة من التوتر الاجتماعي المزمن ، بين مكوناتها الرئيسية الأوس والخزرج واليهود ،حيث يمثل هؤلاء يمثلون عماد التركيبة السكانية, ومن هنا كان من الضروري أن يطرح مشروعا متكاملا لبناء نظام اجتماعي جديد ، وفق النظرية والطرح الإسلاميين ، وأن يراعي المشروع هذه التركيبة ، لهذا حرص النبي صلى الله عليه و سلم ، أن يحفظ لهذا المجتمع تركيبته ،واستطاع أن يجعل كل هذه الفئات تتحرك ضمن المنهج والقانون الإسلامي من خلال :

أ/.إقامة نظام عدل جديد:

مثل انعدام الأمن ،وسيادة ظاهرة الثأر مسألة ملحة في المجتمع العربي عموما ، و مجتمع ما بعد الهجرة أيضا ، حيث كان المجتمع منفرط العقد ، وكان نظام القبيلة يقوم مقام الدولة ،

[1]- البند الأول من وثيقة المدينة.

والعصبية هي القانون الأساس ، الذي تتفرع منه كافة الأحكام واللوائح المطاعة ، شعارهم انصر أخاك ظالما أو مظلوما ، ولقد بلغ الأخذ بالثأر من القداسة في نفوسهم درجة القيم الدينية ، فما على الثائر إلا أن يدرك ثأره أو يموت ، لأنه كان من اشد العار على الرجل أن يترك قاتل بعض أهله يتنعم بالحياة, فلما جاء الإسلام آخى بين الناس ، وأزال ما بينهم من عداوات، وسل ما في قلوبهم من السخائم، وقضى على خرافة الهامة ، وعددها من أباطيل الجاهلية ، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم" لا عدوى ولاطيرةولاهامةولاصفر وفر من المجذوم كما تفر من الأسد". **فوضع النبي صلى الله عليه و سلم وثيقة المدينة لتغيير القانون الذي كان سائدا قبل كتابتها ، فعمل على محاربة الظلم والبغي ، وحرم الثأر وبين أن القتل** "بالقود"* **إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل ، وبذلك لم يصبح الثأر يجر ثأر ، كما جرت عليه العادة في القبيلة العربية, حيث لم تكن هناك سلطة لها قوة القهر[1].**

أما في المدينة فقد نفذ مبدأ العقاب بالمثل تنفيذا صارما ، لان حكم الله ورسوله في المدينة فوق رابطة الدم ، ولما كان من المحتمل أن يشذ احد عن قواعد العدل ويلجا إلى البغي ، جعلت الصحيفة جماعة المسلمين كلها متضامنة على الباغي ، ولها وحدها حق الرعاية والتنفيذ ، ولو تعارض ذلك مع علاقة الأبوة والبنوة وحقوقها ، لأن النبي صلى الله عليه و سلم لم يشكل قوة منظمة كالشرطة ، لتعقب الجناة ومطاردتهم ، وإنما خص البندين المؤمنين في 13 و21 لتحمل المسؤولية في الأخذ على يد البغاة والمعتدين ، كما جاء في البند رقم 13" وإن المؤمنين المستقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى دسيسة ظلم أو إثما أو عدوانا أو فسادا بين المؤمنين وأن أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم"، **أكد هذا البند على مسؤولية الأمة كضامن للسلم الأهلي ، بما فيه الوقوف في وجه الظلم والفتن ، التي تحصل بين أفراد هذا المجتمع فأيديهم جميعا عليه** " ولو كان ولد أحدهم "، **فهذا تطور هائل في التاريخ البشري ، حيث عدل الرسول صلى الله عليه و سلم ، شعار العرب من أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ، إلى نصره ظالما بردعه عن ظلمه فذلك نصره، وكان لابد من النص على هذا الموضوع ، والتأكيد عليه، لأن البناء القبلي هو الذي يجعل للظالم**

[1]- احمد قائد الشعيبي, وثيقة المدينة المضمون والدلالة, (كتاب الأمة 110) , وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قطر , ط1 ص 127.128.

*/ القود هو القصاص ، أو قتل الرجال بالنساء ، أو النساء بالرجال ، أنظر : http://cutt.us/KO3zR

سندا ، وسطوة من قبيلته ، وطالما أن الوثيقة أقرت البناء القبلي في المجتمع ، فلا بد من سلبه كل شروره وآثامه ، وأن لا وجود للقبيلة أمام الشرع في تأييد الظالم ونصره ، لأن أول غاية للأمة في المدينة ، تحصين جبهة الداخل، فإذا تعكر السلام في الداخل بسبب القتل والفساد الناجم عن الظلم والبغي ، على كل أفراد المجتمع أن يقفوا في وجه الظالم ، كما يتوجب على أقرباء الجاني نفسه أن يهبوا متكاتفين عليه وان يسلموه لصاحب الثأر، لكنه يقتاد منه بالعدل ، فوحدة الأمة وتماسكها يتجلى في مواقفها من الجرائم المخلة بالأمن، لذا نجد أن الوثيقة أكدت في البند رقم 21 على إبراز دور المؤمنين " **وانه من اعتبط مؤمنا عن بينة فانه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل وإن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه" أي من قتل بلاجناية كانت منه ، ولا جريرة توجب قتله ، فان القاتل فان القاتل يقاد به ويقتل ، إلا إذا اختار أهل القتيل اخذ الدية بدل القصاص أو وقع منهم العفو.**[1].

ب/.ضمان حرية الاعتقاد والتعبد لدى كافة الديانات والطوائف :

تدل الصحيفة على عبقرية الرسول صلى الله عليه و سلم في صياغة موادها ، وتحديد علاقات الأطراف في ما بينها ، فقد كانت موادها مترابطة وشاملة وتصلح لعلاج الأوضاع في المدينة آنذاك ،وفيها من القواعد والمبادئ ما يحقق العدالة المطلقة والمساواة التامة بين البشر ،وأن يتمتع بنو الإنسان على اختلاف ألوانهم ولغاتهم وأديانهم بالحقوق والحريات بأنواعها ، فقرر أن"لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغأي يهلك إلا نفسه وأهل بيته"[2]

فقد أعلنت الوثيقة أن الحريات مصونة كحرية العقيدة والعبادة ،وحق الأمن، فحرية الدين مكفولة للمسلمين دينهم ولليهود دينهم قال تعالى: " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم"[3] **وقد ألزمت الصحيفة بإنزال العقابمن يخالف هذا المبدأ ، أو يكسر القاعدة.**

ج/.المساواة التامة بين جميع مواطني المدينة أمام القانون :

[1]- نفس المرجع, ص 131.

[2]- نفس المرجع, ص 131.

[3]-البند رقم 26 من وثيقة المدينة.

كانت حياة الناس قبل هجرة الرسول صلى الله عليه و سلم، قائمة على أساس التفاضل بالمال والجاه ، والتفاخر بالآباء والأمهات ، والقبائل والأجناس ، بل اصطلحوا على" أن الناس فيهم ثلاث طبقات : سادة وسوقة وموالي عتق ، وكانوا يجعلون دية القتيل مضاعفة لدية السوقة ويسمونه التكايل في الدماء فيقدر دم السيد بعشر من السوقة ، أو الخمسة أو اثنتين ، فجاء الإسلام بإبطال ذلك ، مما أدى إلى تصادم الطبيعة البشرية الميالة لنزعة التعالي وحب السيطرة والاضطهاد مع ما جاء به النبي صلى الله عليه و سلم من دعوة إلى المساواة ، لذا واجه الرسول عليه السلام الكثير من المشاق في سبيل دعوته إلى تحقيق هذا المبدأ بين الناس جميعا.[1]

وتعني المساواة أمام القانون أن يكون الأفراد جميعا متساوون في الحقوق والواجبات العامة، فلا تمييز بينهم بسبب الجنس ،أو الأصل ،أو اللغة ،أو الدين ،أو العقيدة بحيث يتمكن كل شخص من التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الآخرون، ويخضع لجميع التكاليف التي يفرضها القانون على الأفراد, فالناس جميعا سواسية أمام القانون الإلهي ، غنيهم وفقيرهم،شريفهم ووضعيهم ،المسلم والذمي قالج تعالى " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** " [2]

وقد طبقت هذه الوثيقة هذا المفهوم عمليا في صدر الإسلام ،في المجتمع الذي أنشأه فتحطمت بذلك التفرقة العنصرية والتمايز بين جميع أعضاء المجتمع المديني ،لما اعتبرت الأفراد المتعاقدين في يثرب متساوين في الحقوق والواجبات العامة ،وليس في القانون أي تمييز لأي فئة ، لان المبدأ الإسلامي العادل هو الغرم بالغنم ، وأن الله تعالى قد حمل المسلمين عبء التضحية والفداء والموت لإقامة دولة الإسلام" لذلك نجد أن الوثيقة قد جسدت في بنودها 24 و25 إلى 35 إلى غاية البند 47**التحام الآخر اليهودي بالمسلم ، الذي أصبح جزءا أصيلا في الأمة ، والرعية المتحدة لهذه الدولة الإسلامية ، التي قامت على أساس العدل والإنصاف الذي يحكم علاقة الناس ببعضهم البعض قال تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه و سلم**" وأمرت لأعدل بينكم"[3]

[1]- الآية 256 من سورة البقرة.

[2]-احمد قائد الشعيبي, نفس المرجع, ص149.

[3]- نفس المرجع , ص 151.

أما مبدأ المساواة فقد جاءت نصوص صريحة في الصحيفة حوله منها " **أن ذمة الله واحدة**" ون المسلمين يجير عليهم أدناهم" وان "بعضهم موالي بعض دون الناس" **ومعنى الفقرة الأخيرةأنهم يتناصرون في السراء والضراء ،وتضمنت المادة 19 أن** " المؤمنين يبئ بعضهم على بعض بما نال دمائهم في سبيل الله" **و يجيء بهم من البواء وهو المساواة ، فهو مبدأ من المبادئ التي أقرها الإسلام، وهي المبادئ التي تساهم في بناء المجتمع المسلم قال تعالى"** يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنأكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"**،إن هذا المبدأ من أهم المبادئ التي جذبت الكثيرين إلىالإسلام ، فكان هذا المبدأ مصدرا من مصادر القوة لدى المسلمين الأوائل, ويمكن إيجاز مبدأ المساواة في الوثيقة في الآتي:**

المساواة في النفقات المالية ,والمساواة في العمليات الحربية الدفاعية عن المدينة من أي عدوان خارجي ، المساواة في واجب منع إجازة العدو ومن نصره , المساواة في الانتساب إلىالأمةوأخيرا المساواة في معاملة كل طرف من المتعاقدين لحلفاء الآخر.

وهكذا يتضح أن مفهوم الأمن الاجتماعي في وثيقة المدينة جاء شاملا مانعا من خلال التأكيد على حماية الأفراد والمجتمع ، واعتبار أنأمن الأفراد من أمن المجتمع ، وغياب التهديدات الفعلية سواء منها التهديدات الصلبة كالحروب والثأر والقتل ،والتهديدات اللينة كمصادرة حريته ودينه ، كما اعتبر نص الوثيقة أن التكافل والتضامن بين أبناء المدينة هو أحد الآليات الرصينة لتحقيق الأمن الاجتماعي ،وتحويل الولاءات من القبيلة و الطائفة إلى الدولة الأمة كي يترسخ مفهوم الأمن الاجتماعي أفقيا وعموديا ، وبجميع أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية ، لتعتبر وثيقة المدينة حالة فريدة في إدارة المجتمعات المتعددة.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يتبين أن مفهوم الأمن ظاهرة ملازمة للوجود البشري ،ولا يتحقق رخاؤها وتطورها بغيابه ، الذي يعني وجود خطر على أمن الأفراد والمجتمعات, وقد طورت النظريات الغربية هذا المفهوم خاصة بعد فترة نهاية الحرب الباردة ، ليتكيف مع الأخطار الجديدة التي أضحت تهدد المجموعات البشرية في وجودها وثقافتها ، كالإرهاب والتطرف ، وموجات الهجرة واللجوء ، وانعدام التنمية ، بالإضافة إلى الأخطار البيئية التي أصبحت تهدد حياة ملايين البشر، وزيادة حالات الاضطرابات الداخلية والنزاعات الأهلية، ولاسيما في المجتمعات ذات

التنوع العرقي والطائفي ،والتي تعاني من ضعف السلطة السياسية، وخاصة في منطقتنا العربية بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي.

وفي تراثنا الإسلامي كما رأينا في هذه الدراسة ، فإن مفهوم الأمن كان من ضمن المفاهيم الجوهرية التي جاء بها ديننا الحنيف، حيث ورد في القران الكريم الكثير من الآيات القرآنية التي تطرقت للأمن بشموليته وأبعاده, وفي السنة النبوية الشريفة رأينا كيف أن وثيقة المدينة التي أسستل صياغة عقد جديد بين المجموعات الأهلية بالمدينة ، التي كانت تعيش حالة من الانقسام الحاد والتنافر المفضي إلى الصراعات والحروب والاقتتال الداخلي, فكان على النبي أن يسعى والى فرض إرادته وسلطته عبر إدراج هذه الوثيقة التي تضمنت بنودها الكثير من آليات بناء الأمن والسلم الاجتماعي ، من خلال إعادة هندسة بنى النظام الاجتماعي ، الذي كان سائدا قبل مجيئه ، بإقامة نظام عادل تصاغ فيه الأحكام دون مراعاة للمكانة أو الانتماء ، ومنح حرية التعبد والعقيدة لجميع الطوائف محققا المبدأ القرآني لا إكراه في الدين ، والمساواة التامة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

لقد فهم النبي عليه الصلاة والسلام أن لا سبيل إلى ترك المجتمع الجاهلي، والتحول نحو مجتمع حضاري وراقي إلا عبر إطار يضمن هذه الحماية ، ويكفل الأمن للجميع وهو بصياغة مفهوم الأمة _وهو أول بند في الوثيقة_ فهذا ما يشعر الناس بالانتماء والولاء لنفس الوطن ، وبهذا المبدأ يتحقق مفهوم المواطنة بجميع أبعادها السياسية والقانونية والاجتماعية.

ما يميز مفهوم الأمن الاجتماعي في وثيقة المدينة عن غيره في النظريات الغربية التي تطرقنا إليها في هذه الدراسة ، هو أن الوثيقة جاءت كعلاج للكثير من التهديدات الأمنية التي كانت تحيط بالمجتمع المديني ، من خلال تقديم بدائل عملية وواقعية, كما لعبت شخصية الرسول صلى الله عليه و سلم الكاريزمية والخصائص القيادية دورا في قبولها من طرف سكان المدينة / فهي التي أعادت الكثير من الحقوق لأصحابها ،وآخت بين المهاجرين والأنصار، واعترفت لليهود بحق ممارسة شعائرهم ،وراعت حق الجار...الخ على عكس النظريات الغربية للأمن التي بقيت مجرد حبر على ورق ،واعتبرت تفسيرية ونقدية للواقع الدولي ،الذي يعيش حالة من الفوضى، والعالم اليوم بأمس الحاجة إلى وثيقة المدينة كي يجد حلا للكثير من التهديدات الأمنية التي تهدد الأفراد والمجتمعات والدول.

المراجع و الإحالات :

- القرءان الكريم
- تباني وهيبة ،" الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة الإرهاب "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية الأمن و التعاون ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2014).
- حجار عمار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، مذكرة ماجستير في تخصص علوم سياسية (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003).
- حنان عبد الله الكواري ، الأمن الاجتماعي و تأثيره على التربية في ضوء التحديات المعاصرة ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء لدنيا الطباعة ، 2012 .
- سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015).
- سيد أحمد قوجيلي ، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي ، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2012 0
- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية : مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن ، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2014 0
- عبد النور بن عنتر ،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 160، أفريل 2005 .
- علاق جميلة و ويفي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة ، الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط الواقع و الآفاق ، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008.
- علي أسعد بركات ، الأمن الاجتماعي : دراسة حالة جامعة دمشق ، دمشق ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010 .
- محمد عمارة ، الإسلام و الأمن الاجتماعي ، القاهرة ، دار الشروق ، ط1 ، 1998 .

- مرابط رابح ، المأزق الأمني المتعدد الأبعاد ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد العاشر ، مارس 2010.، ص 138.

- منيغر سناء ، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي "، مذكرة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، (قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2 ، 2014).

- ناجي طارق ، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة : دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن ، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم الساسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، سنة 2006 0

-احمد قائد الشعيبي, وثيقة المدينة المضمون والدلالة, (كتاب الأمة 110) , وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قطر , ط1 ص 127.128.

-عبد الإله بلقزيز وآخرون ، الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2013 ، ص 10.

-Alamsaleh , broadening the concept of security : identity societal security , Geopolitics quarterly , volume 6 , No4 , winter 2010.

-Seongjinkim , concept of societal security and migration issues in central Asia and Russia , center for far eastern studies , university of Toyama , 2008

- Barry Buzan , Rethinking security after the cold war , cooperation and conflict , vol 32, London , 1997